طبق الاصل

مؤيد نعمة

الاسلام يمكن ان ينتخب إن سمحنا له بذلك

بقلم سعد الدين ابراهيم

كان العديد من الأشخاص قلقين من سيطرة الناشطين الإسلاميين على منافسيهم العلمانيين ، في الانتخابات البلدية في العربية السعودية في الشهر الفائت. وفي الواقع قد شاهدنا نفس هذا الميل في تركيا والمغرب والعراق في الاعوام القليلة السابقة ،ويمكن ان نتوقع مثل مثلاً الانتخابات القادمة في لبنان وفلسطين ومصر .ان هذا التوجه يجب ان لايكون مصدر خوف لصناع السياسة الغربية ومثقفيها ،انه ميل لايمكن تجاهله . يمكن ان اؤكد التطور البارز للاسلام السياسي ، معتمدا على ثلاثين سنة من التحقيق التجريبي في هذه الاحزاب ، وبضمنها ملاحظاتي التي اكتسبتها من رفقاء السجن خلال الاشهر الاربعة التي قضيتها معهم في السجن المصري.

واقعا انا اعتقد اننا قد نشهد ظهور احزاب اسلامية ديمقراطية حقا،تماثل الاحزاب الديمقراطية المسيحية في الدول الغربية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. ومن اجل فهم عملية التطورهذه، فعلى المرء ان ينظر الى كيفية ظهور هولاء الإسلاميين.ان الانظمة الدكتاتورية في الشرق الاوسط لم تسمح ومنذ عقود الا بمساحة شعبية ضئيلة لاولئك الذين يريدون ان يشيدوا المجتمعات المدنية،كما منعت حرية التعبير او تشكيل الهيئات او منظمات.لقد كان (الجامع) يمثل المكان الوحيد لاولئك ليتجمعوا من دون تعرضهم الى الاذى من قبل البوليس السري . ولذلك وبطريقة لاتتسم بالذكاء ساهم الدكتاتوريون انفسهم بنمو الاحزاب الدينية والتي تحولت الى انعكاس لنتاج افعالهم، وقامت الاحزاب الاسلامية بتطوير رؤاها بشكل مثير للاعجاب، بعد ان استفادت من الفشل الاقتصادي والسياسي للحكام في بلدانها وتقهقرها في ساحات المعارك، كان الاسلاميون يخطون رؤاهم الخاصة،وعبر جهودهم الكبيرة في تقديم الخدمات الى الفقراء،فتطوروا تدريجيا من عمال اجتماعيين الى سياسيين محليين وفي النهاية سيطروا على المدن مثل الجزائر واوران في الجزائر وفي اسطنبول و انقرة في تركيا.

لقد كان ينظر الى الاسلاميين على انهم كفء وغير فاسدين، فبدأوا يحصلون على الشعبية حتى بين العلمانيين انفسهم، وفازوا بالاغلبية البرلمانية في الجزائر عام ١٩٩١ وفي تركيا بعد احد عشر عاما (في الجزائر لم يسمح للإسلاميين بقطف ثمار انتصارهم بسب المحاولة الانقلابية العسكرية التي رضي الغرب بها) اما اليوم فان ثلثي مايقدر من ٤،١ بليون مسلم يعيشون في ظل حكومات منتخبة ديمقراطيا،يلعب فيها الاسلاميون دورا رئيسيا، في اندونيسيا،وبنغلادش والمغرب اضافة الى تركيا،جميع هذه الدول تعتبر نقاطا متميزة .

وبوضوح وعلى ارضية المباديء والبراغماتية فان الغربيين عليهم ان لايخشوا من فكرة السماح للاحزاب الدينية بدور في الهياكل السياسية للعالم العربي.

وذلك لسبب واحد،لان الاسلاميين كمواطنين، لهم الحق في ممارسة حقوقهم الاساسية كالاخرين ، ولذلك سيكون من النفاق ان نطالب بالديمقراطية في تلك البلدان وفي نفس الوقت نرفض أي مجموعة راغبة بالتنافس على السلطة سلميا.

ثانيا ان الاسلاميين يمتلكون التنظيم الجيد ويتمتعون بالشعبية، مع ان بعضهم كانت لديه اجنحة عسكرية في حركاتهم،مدعين مقاومة المحتل الاجنبي (حزب الله في لبنان والجهاد الاسلامي في فلسطين) او في مواجهة الانظمة السلطوية.ولكن وفي جميع الحالات فان الكيان الاسلامي ينشأ معتدلا واقل عنفا،وان في ابعاد الاحزاب الاسلامية عن العمل السياسي يمنح اليد الطولى للاحزاب المسلحة على حساب مراكزها الاكثر اعتدالا .

ان القمع يكلف أثمانا باهظة، فحينما تمنع المجموعات الاسلامية من الدخول الى الفضاء السياسي،فان وضعها هذا يمنحها هالة من الشهادة الخرافية،كما ان دعواتها النظرية تلك في العودة الى مباديء حكم الاسلام لا تدخل حيز الاختبار.

ان عبارة" ان الطيبين هم ورثة الارض" يتردد صداها بين الشعوب برغم انها فارغة من أي محتوى عملي،ان شعبية الاحزاب الاسلامية تبقى غير خاضعة للاختبار لطالما لم تمتلك فرصة التعامل مع المسائل المعقدة للسياسات الخارجية، لذلك فان التحدي، يتطلب ايجاد صيغة تدخل اولئك الى النظام،ولكن ذلك يمنع الحالة في ان تكون" شخصا واحدا له حق التصويت مرة واحدة".

احدى المحاولات الناجحة لمثل هذه الصيغ تلك التي طبقها ملك الاردن عبدالله، بعد حدوث عمليات شغب واسعة بسبب نقص الغذاء في نطاق سيطرته التقليدية في الجنوب.فقام باختيار دستور ملكي جديد لانه يحتاج الى ادخال المواطنين اكثر مباشرة في القرارات الاقتصادية الشديدة. ثم اتى بجميع القوى السياسية في البلد معا في المؤتمر الوطني، وحفظ جميع القوانين في اللعبة الديمقراطية داخل الميثاق الوطني.ووقع عليه الاسلاميون.ومنذ ذلك الحين، كانت هنالك انتخابات عديدة في هذه التشكيلة قد شارك بها الاسلاميون في الاردن،ولكنهم في الاولى فقط حصلوا على الاغلبية. وبعد دخولهم الى السلطة خضعت شعاراتهم الى التطبيق ولم يتاثر الناخبون بها كثيرا.وفي الوزارات الاربع التي كونوها، فرض الاسلاميون قيودا ثقيلة على المجتمع النسوي واطلقوا الاحتجاجات والتي في النهاية اجبرت اعضاء الوزارة على الاستقالة.وبعد فترة قصيرة من الاختبار الاردني،اتبع الملك الحسن الثاني نفس الاسلوب في دستوره الوطني،وبرغم هجمات الارهابيين الاخيرة على البلد فيبدو انه انطلق وبشكل كبير على طريق ديمقراطي.

في عام ٢٠٠٢ ربح حزب العدالة والتطور التركي الانتخابات البرلمانية وشكل حكومة –كانت مفاجأة للجميع-لم تكن نهاية العالم.في الواقع ظهر الاسلاميون اكثر برغماتية من اسلافهم العلمانيين في التعامل مع بعض المشاكل التركية العالقة،لقد خففوا المعوقات على الكرد وتطلعوا الى عقد تسويات على القضية القبرصية وبداوا حملة جديدة لجعل تركيا اكثر مقبولية في عضوية الاتحاد الاوربي.

حلل ما حدث في العراق،فان سماحة اية الله على السيستاني، اكثر رجال الدين اهمية في العراق،كان المنقذ الرئيس لسياسات الرئيس الاميركي في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين ولولا دعمه الثابت للانتخابات في كانون الثاني لما شاهد العالم العربي الصور المثيرة لملايين الرجال والنساء وهم يقتحمون الطرق ليدلوا باصواتهم برغم التهديدات والانتحاريين،اننا لانقول ان حزب الله او منظمة حماس يجب ان تتحول الى احزاب ديمقراطية شبيه للاسلوب الغربي بين ليلة وضحاها،واذ تفتح البلدان ابوابها الى الديمقراطية عليها ان تعمل على ادخال الاسلاميين الى انظمتها،فعليهم وعلى الغرب ان لايسرعوا في ذلك حتى يسمحوا للجماعات(غير الراغبة) بوضع القوانين الاكيدة لتلك اللعبة.ان هذه المباديء سوف تضمن الاحترام المؤكد للدساتير وحكم القانون وتضمن الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وتعيين مباديء تداول السلطة، المعتمد على الانتخابات الحرة والنزيهة، بوجود مراقبين دوليين ووضع التعهدات بان استمرار الانتخابات يتم وفق فترات زمنية محددة ولاتخضع للتعديل من قبل اية سلطة،والاتفاق مع الاقليات غير المسلمة بحيث تضمن حقوق المواطن كاملة والحقوق الثقافية وبضمنها حق المنافسة لاي منصب مرشح وحق ممارسة الطقوس الدينية وتتحدث بلغاتهم الخاصة التي يرغبون التحدث بها والاتفاق على حق المرأة في المشاركة الكاملة في الحياة

وعندما تتفق جميع الاحزاب على هذه الشروط فانها سوف تقطع مسافة طويلة في تقليل حالات القاء القبض على الاشخاص داخل البلد وخارجه بسبب مشاركتهم في السياسة.ان هذا يطرح اسئلة حول من يضمن ان جميع الاحزاب سوف تتفق على العمل بقوانين اللعبة.ان على كل بلد ان يقرر بنفسه،جعلت تركيا القوات المسلحة وصية على الدستور،اما في الدول الاخرى فيمكن ان تكون المحاكم العليا،وفي جميع الحالات يجب ان يكون هنالك ايمان بالنظام، فماذا سوف يكون دور الممثلين الخارجيين،القوى الغربية الامم المتحدة البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى في دعم الاصلاح الديمقراطي؟ لقد قيل الكثير في العالم الاسلامي بشان "الحملة الصليبية"للرئيس جورج بوش بعد هجمات ١١ ايلول. لقد تنبئ لتلك الحروب في افغانستان والعراق بانها سوف تؤدي الى دعم الحرية والديمقراطية في الشرق الاوسط.ان الخطوات الاكثر سلمية نحو هذه الغاية، تتضمن ايضا مبادرة الشراكة لادارة الرئيس بوش في الشرق الاوسط، ومشروع الشرق الاوسط الكبير الذي دعمه اجتماع قمة الثمانية العام الفائت في سي لاند.

واضافة الى هذا،فثمة مبادرة مبكرة قام بها الاوروبيون وهي تستحق دراسة اكثر،ففي معاهدة برشلونة عام ١٩٩٥ دعت الدول الاوربية العديد من الدول العربية كمصر وسوريا والاردن والمغرب وتونس لاتخاذ خطوات معينة لدعم المجتمع المدني وحقوق الانسان والاصلاحات الديمقراطية،وفي المقابل كان على الاوربيين ان يعرضوا مساعدات اقتصادية وشروطاً تجارية تفضيلية وضمانات امنية،ولكن مع الاسف فان حكومات الدول العربية مع موافقة جزئية من قبل المغرب،قد استفادت من البروتوكولات الاقتصادية ولكنها فشلت كليا في عمل الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

ربما ان اهم مايمكن ان تلعبه القوى الاخيرة هو سحب المساعدات لتلك الدول وفي حقول التجارة والتكنولوجيا من تلك الانظمة الشمولية،ونموذج ذلك معاهدة هلسنكي عام ١٩٧٥ والتي شيدت نظام مراقبة لدول الاتحاد السوفيتي وفرضت العقوبات على اية انتهاكات لحقوق الانسان، فلعبت دورا غير محدود في انهيار الانظمة الشيوعية ونحن الان اما على طريق رؤية"ربيع عربي" او سراب،وهذا يعتمد على المكان الذي نقف فيه.لقد تمت خيانة العديد في بلدان الشرق الاوسط في الماضي،لذا لايمكن لومهم لانهم يخشون ان هذه المحاولات هي مجرد وهم، تذكروا الثورات الربيعية والاضطرابات التي حدثت في سبيل الديمقراطية مثل ماحدث في بودابست عام ١٩٥٦ وفي براغ عام ١٩٦٨ وفي ساحة تيان انمان عام ١٩٨٩ والتي سحقت جميعها بقسوة وعلى مرأى ومسمع من العالم.

اما بالنسبة لي فان شيئاً من احداث الاشهر القليلة الماضية قد يبدو جديدا وغير قابل للنقض، للكثير من المواطنين في كثير من الاماكن مثل مصر وايران ولبنان واماكن اخرى فهم يواجهون ظالميهم علا نية ويخاطرون في سبيل الحرية،وتنطلق صيحات "كفاية" التي تحولت الى صرخة مقاومة ضد الدكتاتورية.

ومع قليل من الحظ فقد تصل الى الشرق الاوسط،مايسمى بالموجة الثالثة من الديمقراطية والتي انتشرت عبر مئة دولة منذ سقوط الدكتاتورية في البرتغال عام ١٩٧٤، وسواء اكان ذلك سيكون نسيما ربيعيا او عاصفة رملية،سوف يعتمد ذلك في جزء كبير منه على كيفية تصرف الاسلاميين في مصر ولبنان وفلسطين في الشهور القادمة، وقد اشار الرئيس بوش ووزيرة الخارجية كوندليزا رايس مؤخرا الى ان الولايات المتحدة ستقبل نتائج اية انتخابات حرة وعادلة حتى لو جاءت بالاسلاميين الى السلطة وان هذا التلميح يجب ان يتوضح عبر مبدأ صريح، في حكومة تسع الجميع ولخدمة الجميع لتكون سلاحنا الافضل ضد الحكومة الدكتاتورية والحكومة الدينية.

ترجمة مفيد وحيد الصافي
عن نيويورك تايمز

حدود نظام التغيير

بقلم - الكسندر ادلر

اصطدمت السياسة الاميركية الخاصة بالدعم التطفلي والنشيط لصالح الديمقراطية في العالم الاسلامي بالواقعيات شديدة التعقيد ولهذا فان اعادة النظر ستكون ضرورية حتماً ولكن نأمل ان تتم هذه المراجعة بسرعة وبشكل حاذق ومن دون ان تجر معها ضحايا جدداً ، لان اخطاء التقييم دفعت ثمنها للأسف اربع دول تختلف فيما بينها جداً في تاريخها وفي مشاريعها الاجتماعية ، مما يعيد للنقاش الستراتيجية الامريكية برمتها ، وهذه الدول هي حسب نظام الاهمية اوزبكستان ، سوريا ، مصر وايران ، وكل واحدة من هذه الدول تتحدى بشكل صريح القراءة الديمقراطية - الانسانية لادارة بوش.

ولنبدأ بابسطها اوزبكستان، فالكثير من المراقبين يتفقون على القول ان (اسلام كريموف) الرئيس المستبد الذي يحكم (٢٥) مليون نسمة تجاوز حدود الحظر فيما يتعلق بالفساد والاستبداد بنسب اعلى بكثير من نسب رفاقه في الجمهوريات السوفيتية السابقة مثل (كوجما) في اوكرانيا (شيفر نادزة) في جورجيا و (اكاييف) في قرغيزيا المتاخمة، لكن المقارنة ليست صائبة فليس في طاشقند (ثورة برتقالية) ولا حتى استبدال حكومة شرعية جديدة باخرى كما كان الحال منذ شهرين في قرغيزيا. ان قلب آسيا الوسطى التقليدي الذي يتسم مثل روسيا تماماً بثنائية العواصم مثل سمرقند المكان الديني الرفيع وطاشقند المدينة التي شيدتها السلطة السوفيتية عند اقصى حدود البلد لتحكمه وهي تتجه بانظارها نحو موسكو، اوزبكستان تستعيد هويتها الاسلامية النضالية التي لا تفتقد الى الدعم من باكستان المرتبطة معها تاريخياً كما تستعيد دوائر امنها الكبيرة جداً التي كانت قد حملت الى السلطة طالبان افغانستان .

وفي فرغانا حيث اوقع القمع اكثر من (٥٠٠) ضحية من المتظاهرين، ينأى معقل المؤيدين الإسلاميين لحزب التحرير عن عنف القاعدة ولكنه لا يطالب بالتنصيب الفوري لخلافة جديدة تعين لتوحيد الاوزبكيين والطاجيك والتركمان مع جيرانهم في الجنوب وهم الافغان والباكستانيون المتحررون طبعاً من الوصاية الاميركية، فقد انضم اثنان من الزعماء الاسلاميين الاوزبكيين والخطرين في السنوات الاخيرة الماضية الى اسامة بن لادن، الاول هو نامانغاني الذي لقي حتفه في الدفاع عن كابل طالبان في تشرين الثاني عام (٢٠٠١) والثاني يولدا كشيف وينتمي الى قبيلة كبيرة جداً من انديجان حيث وقعت الهياجات الاخيرة ويترأس حركة سرية ترتبط باسامة بن لادن.

وتبحث اوزبكستان منذ سنوات عن ضمانات من روسيا التي لم تقاطعها اطلاقاً ومن الولايات المتحدة الاميركية التي فتحت لها اراضيها من اجل شن الحرب على الارهاب هناك، ومن تركيا التي استثمرت فيها محلياً وبصورة قليلة وحتى من الصين التي تركز وجودها التجاري هناك، وبمساندة مجموعة الدائنين والابعاد التعسفي لبعض المعارضين الليبراليين ودفعهم الى اللجوء الى موسكو او الى اسطنبول- اغلق كريموف بعناية كل البدائل الاخرى غير الاسلامية وهذا بالطبع امر مضر، ولكن ليس هناك حل آخر غير مساعدته على هزيمة المعارضة الاسلامية بكل الوسائل. وحالة بشار الاسد ليست مختلفة جداً فهناك القليل جداً من الاشياء التي يمكن ان تقال عن الرئيس السوري الشاب، الا ان الائتلاف الذي يدعمه باسم الولاء الايديولوجي لحزب البعث التابع لابيه المتوفى هو اليوم اسوأ الحلول لاعادة دمج سوريا تدريجياً في التطور والاستقرار في المنطقة كلها، ويبدو ظاهرياً ان الامر يتعلق بسياسة هي عكس السياسة التي انتهجت في العراق لمصلحة الاحزاب الشيعية التي لم تكن تقدم جميعها ضمانات ديمقراطية جادة، بل الضمانات التي بوسع الاخوان المسلمين السوريين تقديمها في احترام الحد الادنى من التعددية الدينية، ولكن ما ان يحرزوا فوزهم المفترض بانتخابات صحيحة حتى تصبح هذه الضمانات غير موجودة ببساطة، ان برنامج الإسلام السوري يكمن في عنصرين وهما تقديم اقوى دعم ممكن لحركة المقاومة العراقية والتصدي للاقلية العلوية مما ينجم عن ذلك تجزئة الارض السورية الى ثلاثة او اربعة اجزاء متناحرة على الطريقة اليوغسلافية.

ولا يمكن ان تتوقع الا الكوارث من مثل هذه العملية، ويعرف ذلك القادة العلويون الرئيسيون، بشكل كامل، إذ ان نقل السلطة لمصلحة الاغلبية العددية للسكان يجب ان يتم شيئاً فشيئاً: لكن الجميع سواء كانوا اميركيين، أم إسرائيليين، أم لبنانيين، اتراك، أم عراقيين ام إيرانيين لهم مصلحة بان يتم هذا الانزلاق شيئاً فشيئاً، بل خطوة خطوة وتحت حماية نظام تعسفي وعسكري.

اما مصر فان المخاطر تصبح محسوسة على المستوى العالمي ونظام مبارك يضعف كل يوم وحزب الاخوان المسلمين قادر كما هو واضح على كسب اول انتخابات حرة بشكل واسع يتم تنظيمها في وادي النيل، وبطريقة ما، فان الاسلام في مصر يرتبط للأسف بإدارة المجتمع كله عبر السلط الحالية وهي ليست الا سلطة شبه مستبدة طبعاً، واذا ما امعنا النظر يمكننا التوصل الى نتيجة متناقضة تماماً: ان اختيار اسلاميين مصريين في السلطة ليس عن طريق صناديق الاقتراع بل عن طريق الارتباط ببداية حذرة، بحكومة يهيمن عليها الجيش ودوائر الامن أي الوصي الحقيقي على البلاد الجنرال عمر سليمان، ويحمل هذا البديل اسماً وهو (الحل الباكستاني) وحتى لو ازدادت احتمالاته، فان اميركا والغرب بصورة اعم ليس لهما قطعاً اية مصلحة في تسريع سيره.

واخيراً فيما يتعلق بإيران، حيث جرى التأكيد مراراً على ان الانطلاقة الصحيحة للديمقراطية والليبرالية هي انطلاقة الرئيس خاتمي لم تأت باية نتيجة ايجابية بخصوص المفاوضات النووية. فكل شيء يشير الى ان الانتصار البونابارتي للرئيس السابق رفسنجاني الذي صارت خدماته الديمقراطية غير مقنعة، هي افضل فرصة للتوصل الى التسوية الثلاثية. الملف النووي، العراق ولبنان.

ان اسلام كريموف وبشار الاسد وعمر سليمان وهاشمي رفسنجاني لن يكونوا اطلاقاً الاركان الروحية الاربعة لنظام ديمقراطي جديد في الشرق الاوسط ومع ذلك يجب مساعدتهم بدلاً من تقويضهم ويجب مساندتهم بدلاً من شجبهم، نحن في حالة حرب ولدينا عدو واحد وليس ٣٦، عرف هذا تشرشل وروزفلت وديغول وافضل معاصريهم، ولكن بألم طبعاً.

ترجمة - زينب محمد
عن- لوفيغارو